نص ردن

▪ علاء حسن

حنون.. زعيم سياسي

زعيم القائمة العراقية إياد علاوي اشترط حضور المؤتمر الوطني بحضور الصف الأول من القادة السياسيين، ليكونوا شهودا على التوصيات والنتائج، لكي تحصل الأطراف المشاركة في الحكومة على ضمانات التطبيق.

علاوي أطلق تصريحه من العاصمة عمان الإثنين الماضي، فأشار بقصد أو بدونه، إلى بوادر فشل المؤتمر، ومما أكد هذا الاحتمال تعليق، جاء على لسان النائب عن ائتلاف دولة القانون عزة الشابندر الذي قال لإذاعة دولية :" ما زاد حنون في الاستلام خردلة "، مستبعدا إمكانية عقد المؤتمر في موعده المعلن الخميس المقبل، وعزا أسباب ذلك إلى اتساع الخلاف بين بغداد وأربيل، وتصاعد لهجة تبادل الاتهامات بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان.

يعتقد بعض نواب ائتلاف دولة القانون بأن احتواء الأزمة السياسية يتمثل بتوجيه الاتهام للأطراف المشاركة في الحكومة، بفتح "الملفات العتيكة"، واستخدام "الكركات والمكاوير" لإطفاء الخصوم المحترقين بفعل سياسة التنصل عن اعتماد مبدأ الشراكة في إدارة البلاد.

اللجنة التحضيرية للمؤتمر أخذت على عاتقها دور رجال الإطفاء، في محاولة منها للسيطرة على النيران، فصدرت منها تصريحات متفائلة تفيد بأن الأزمة في طريقها للحلحلة سواء بجهود "حنون" أوغيره ممن خاضوا الانتخابات التشريعية، وحصلوا على مقاعد في مجلس النواب، وأصبحوا ممثلين لملايين الناخبين، ومنهم من جعل مكتبه في محافظة البصرة منبرا لإطلاق الشتائم بمزاعم تمثيله الأغلبية وإنقاذها من مظلومية لحقت بها جراء سياسات النظام السابق.

وعلى لائحة ادعاءات المظلومية، والتمسك بالتعبير عن حقوق المكونات طالت الشتائم قادة سياسيين، كانوا معارضين لنظام صدام، وهؤلاء مهما كانت مواقفهم تجاه الحكومة الحالية ومسار العملية السياسية، اعتمدوا اتفاق أربيل لتقاسم مناصب الرئاسات الثلاث، ومهدوا الطريق لتشكيل الحكومة الحالية، المتهمة من بعض الشركاء والحلفاء، بأنها تسير باتجاه آخر يخالف ماورد في الدستور والاتفاقات المبرمة بين الشركاء.

النائب صاحب منبر البصرة لإطلاق الشتائم من العيار الثقيل، اخذ على عاتقه هذا التخصص وتجاهل، ما يحصل في محافظته، من تراجع بسرعة الضوء للملف الخدمي، ولن يكفيه منبره فاستخدم هاتفه ببعث رسائل إلى وسائل الإعلام لنشر الأخبار العاجلة الواردة على لسانه، والغريب في موقف النائب المدافع العتيد عن الأداء الحكومي انه يرفض الإجابة على أي سؤال يوجه له من احد الإعلاميين، لأنه اخبر موظفي مكتبه بالاستفسار مقدما عن السؤال، ثم الإجابة بحسب المزاج، وضرورات الموقف.

في ظل بوادر فشل المؤتمر الوطني، واندلاع نيران الخلاف بين الأطراف المشاركة في الحكومة ستكون الساحة العراقية بأمس الحاجة إلى مزيد من المكاوير والكركات لإطفاء المحترقين بنار الخلاف السياسي، وهذا الابتكار في إخماد النيران سيكون اختراعا عراقيا، يجب تعميمه في المحيط الإقليمي، المشتعلة والساخنة على الدوام، لأن "حنون" صاحب القرار السياسي الوحيد في المنطقة.

إضراب لأصحاب المولدات الأهلية في الموصل احتجاجاً على خفض حصصهم من الوقود

أعلن أصحاب مولدات الكهرباء الأهلية في مدينة الموصل، إضراباً جزئياً عن العمل، احتجاجا على خفض الحصة الشهرية المقررة لهم من زيت الغاز (الكاز) من قبل وزارة النفط. وامتنع معظم أصحاب المولدات عن تشغيلها يوم الاثنين الماضي في الوقت المحدد (الثانية ظهراً)، وبدلاً من ذلك بدأ التشغيل في الخامسة مساءً، وفي حين اعتصم عدد منهم في بعض المناطق، مطالبين المحافظة بالتدخل لإعادة حصصهم من الوقود، هدد آخرون برفع الأجور، وتقليص ساعات التشغيل.

□ الموصل / نوزت شمدين

وكانت وزارة النفط قد قلصت الحصص المقررة للمولدات الكهربائية، التي كانت ٣٥ لتراً مقابل كل (KV) واحد لتصبح ١٥ لتراً فقط لكل (KV).

وكان أصحاب المولدات الأهلية في مدينة الموصل، قد هددوا في وقت سابق من العام الماضي بالإضراب عن العمل، بعد خفض حصصهم من الوقود، قبل أن تقرر المحافظة تقليص ساعات التشغيل ساعة واحدة، وتسمح برفع الأجور بمقدار ١٠٠٠ دينار عن كل أمبير، ليصبح التشغيل من الثانية ظهراً وحتى منتصف الليل، بسعر موحد يبلغ سبعة آلاف دينار للأمبير الواحد.

ومع إعلان أصحاب المولدات إضرابهم، هددت محافظة نينوى بمحاسبة أصحاب المولدات المخالفة لتوقيتات التشغيل المتفق عليها، من خلال مفارز مكلفة بمراقبة عمل المولدات في جميع أنحاء نينوى.

وقال الناطق الرسمي باسم محافظة نينوى سعد زغلول لـ"المدى": إن الحكومة المحلية اتخذت إجراءات سريعة لإعادة الحصص المخصصة للمولدات من الوقود خلال اليومين المقبلين.

ووصف المضربين بأنهم "يعزفون على الوتر النشاز، في الوقت النشاز"، دون إمعان في النظر واتباع الحكمة في التعاطي مع الحق عبر وسائله المشروعة خارج إطار الإضرار بالمصلحة العامة ومصلحة المواطن بالدرجة الأساس، بحسب تعبيره.

وأضاف زغلول أن المحافظة سوف تتخذ إجراءات باتجاه توفير زيت الغاز (الكاز) خلال اليومين المقبلين وتعويض أصحاب المولدات من الوقود وإيصال حصصهم كاملة إليهم، بعد الاتفاق مع مدير توزيع المنتجات النفطية في المحافظة.

ودعا إلى الإنهاء الفوري للإضراب والعودة إلى العمل وفق السياقات التي كانت متبعة سابقا وبالتوقيتات المعلنة.

أصحاب المولدات بدورهم، عبروا عن غضبهم لاستمرار الخفض المتكرر لحصصهم من الوقود، دون مراعاة لظروفهم، مشيرين إلى أنهم توصلوا إلى قناعة تامة بعدم الجدوى الاقتصادية لعملهم في ظل الخفض الجديد لحصص الوقود، لذا تم اللجوء إلى الإضراب لإيصال أصواتهم إلى الجهات المختصة.

وذكر أحدهم لـ"المدى"، وهو سلام محسن كامل، يملك مولدة في أحد أحياء شرقي المدينة السكنية، أن حصة مولدته خفضت من ٨٥٠٠ لتر من الوقود، إلى ٣٠٠٠ لتر، أي بنحو الثلثين، مؤكدا أنه لن يستطيع تعويض الكمية المخفضة من السوق السوداء لارتفاع أسعارها.

وأشار إلى أنه لا يستطيع رفع أجور الكهرباء لأنه سيتعرض لعقوبة من قبل جمعية المولدات الأهلية، والمحافظة، فضلاً عن رفض المواطنين الشديد لذلك، مبينا أنه لم يكن أمامه سوى القبول باتفاق جرى بين معظم أصحاب المولدات على الإضراب عن التشغيل في ساعات معينة، لحين تنفيذ مطالبهم.

كفاح دحام عضو مجلس محافظة نينوى، عبرت عن استغرابها من قيام وزارة النفط بتقليل حصة وقود المولدات مجددا، وكذلك حصص الأفران من النفط الأبيض، وقالت في حديثها لـ"المدى": إن التوقيت لذلك لم يكن مناسباً على الإطلاق، بسبب تنامي الحاجة إلى الطاقة الكهربائية بعد الارتفاع النسبي في درجات الحرارة.

ولفتت إلى أن تقليص حصص الوقود جاء في وقت سيؤثر فيه توقف المولدات الأهلية عن العمل على التلاميذ والطلبة المنخرطين في أداء الامتحانات أو الماضين في الاستعداد لها.

ودعت كفاح وزارة النفط إلى العدول عن قرارها، بل وحتى دعم أصحاب المولدات بكميات إضافية، لأن دورهم كبير في التعويض عن نقص الكهرباء الوطنية، على حد قولها.

السلم والتضامن ينفّذ مشروعاً للنظافة في عدد من قرى ميسان

□ ميسان / المدى

أكدت نائبة رئيس فرع المجلس العراقي للسلم والتضامن في ميسان أن أوضاع غالبية النساء في المحافظة وخاصة في المناطق الريفية ما زالت متردية على أكثر من صعيد.

وأوضحت نادية علي قاسم لـ"المدى" أن أبرز مظاهر التردي في الواقع النسوي تتمثل بشيوع الأمية والتسرب من الدراسة واضطرار العديد من الإناث لترك التعليم بعد المرحلة الابتدائية، خاصة في مناطق الأرياف، لأسباب عدة أبرزها عدم توفر المدارس المتوسطة أو بعدها عن أماكن السكن، إضافة لسوء الأوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة وهيمنة الأعراف الاجتماعية.

وبينت قاسم أن هذه المعلومات استحصلت من خلال الندوات العديدة التي أقامها فرع السلم والتضامن لمجاميع من النساء في عدد من القرى والقصبات الريفية في ميسان، مشيرة إلى أن آخر نشاطات الفرع تمثلت بمشروع (من أجل ميسان أنظف) الذي تم تنفيذه بتمويل من اليونامي بالتعاون مع مديرية بيئة ميسان.

وتابعت بالقول: إن المشروع تضمن عقد العديد من الندوات التوعوية بخصوص الحفاظ على نظافة وسلامة البيئة عبر التعامل الصحيح مع النفايات المنزلية وكيفية التخلص منها، مبينة "قمنا ببناء عشرة أحواض مفتوحة كمجمعات للنفايات في خمس قرى شمال مدينة العمارة.

مضيفة أن أكوام النفايات هذه أصبحت "مرتعا للحيوانات السائبة ومصدرا لانتشار مختلف الأمراض".

وأفادت قاسم بأن المشروع تضمن أيضا توزيع ١٥٠ حاوية نفايات بلاستيكية بين سكان القرى المستفيدة، مؤكدة أن جميع هذه القرى تفتقر إلى أبسط الخدمات العامة سواء شبكات الصرف الصحي أو الطرق أو المراكز الصحية، معلنة عزم مجلس السلم والتضامن على مفاتحة الجهات المعنية لتلبية مطالب سكان تلك القرى، وفتح صفوف لمحو الأمية وبناء مدارس متوسطة وشق الطرق وفتح مراكز طبية وشمول القرى بالخدمات البلدية عبر تأمين العجلات الخاصة بنقل النفايات.

ولفتت قاسم إلى أن هذه القرى تفتقر إلى مكبات النفايات كما أن الخدمات البلدية لا تصلها ما اضطر السكان إلى تكديس النفايات بالقرب من منازلهم، بحسب تعبيرها.

النجف تخصّص عشر سيارات حديثة وحاسبات محمولة للطلبة الأوائل

□ النجف / عامر العكايشي

أعلنت محافظة النجف تخصيص عشر سيارات حديثة وحاسبات محمولة لطلبة المرحلة الإعدادية الذين تزيد معدلاتهم على ٩٠٪ في الامتحانات النهائية، بهدف تحفيزهم على التفوق.

وقال مدير إعلام تربية النجف ماجد السوداني لـ"المدى": إن الحكومة المحلية خصصت عشر سيارات حديثة للطلبة العشرة الأولى، فضلا عن تخصيص حاسبات محمولة للطلبة الذين يحققون معدلات من ٩٠٪ فما فوق في الامتحانات العامة للدراسة الإعدادية (البكالوريا) للعام الدراسي ٢٠١١ - ٢٠١٢.

وأضاف نقلا عن محافظ النجف عدنان الزرفي، أن "من أولوياتنا إعداد جيل علمي وعملي يسهم في بناء العراق ويخدم البلاد ومحافظة النجف"، داعيا الطلبة إلى بذل أقصى الجهود والتعاضد والتعاون بين إدارات المدارس والعوائل النجفية لتعزيز المفاهيم والثقافة الوطنية لدى الطلبة لتحصين الأجيال من المؤثرات السلبية والتعريف بأهمية العلم، بحسب تعبيره.

وأشار إلى أن الزرفي أكد ضرورة تعزيز العملية التربوية والتعليمية للطلبة الذين تجاوز عددهم ٤٠٠ ألف طالب وطالبة في المحافظة، وتعزيز التعاون وتضافر الجهود المشتركة لخدمة قطاع التربية.

وأعلن الزرفي، بحسب ما نقل مدير إعلام التربية، أن محافظة النجف ستقيم احتفالية كبيرة للاحتفاء بالطلبة المتفوقين، تشارك فيها جميع المؤسسات والدوائر الحكومية في المحافظة.

من جانبه، ثمن المدير العام لتربية النجف إسماعيل خليل الماضي، مبادرة المحافظ على تقديم الجوائز والهدايا للطلبة المتفوقين.

وقال في حديثه لـ"المدى": إن الجائزة ستخلق المنافسة الشريفة بين طلبة الدراسة الإعدادية الذين سيؤدون الامتحانات العامة للدراسة الإعدادية بمن فيهم الطلبة الخارجيون الذين اجتازوا الامتحان التمهيدي.

بابليون يطالبون بخطة تنموية بعيدة عن التوافقات والمحاصصة

□ بابل / إقبال محمد

أعرب مواطنون من محافظة بابل عن مخاوفهم من تأخر مجلس المحافظة في استكمال خطة العام ٢٠١٢، وعدم موافقة وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عليها بسبب ضخامة المبالغ والمشاريع المدرجة ضمنها.

وأكد المواطن محمد رؤوف أحمد في حديثه لـ"المدى"، أن محافظة بابل تحتاج إلى خطة تنمية حقيقية ومشاريع تلامس واقع حياة المواطن وتقدم له خدمات.

وأضاف "أعتقد أن مثل هكذا خطة مفقودة في الوقت الحاضر وعلى الحكومة المحلية في حال تنفيذ المشاريع وإقرارها أن تحيل المشاريع إلى شركات متخصصة كفوءة لتنفيذها"، مشيرا إلى أن أهالي المحافظة "منذ فترة ونحن نسمع بخطة المشاريع التي صادق عليها مجلس المحافظة إلا أن وزارة التخطيط رفضتها وأعيدت دراستها في المجلس مرة أخرى، وحتى الآن لا نعرف ما هو مصيرها".

ونوه أحمد بأنه "للأسف أقول أن الخطة وضعت على مبدأ المحاصصة والتوافقات السياسية والمجاملة والدعاية الانتخابية، خاصة مع اقتراب موعد انتخابات مجلس المحافظة"، مضيفا "أرى أن هذه الأسباب وراء رفض وزارة التخطيط لهذه الخطة، خاصة وأنها تضمنت نحو ٩٠٠ مشروع بكلف إجمالية تزيد على الترليون و١٥٠ مليار دينار".

أحمد وجه تساؤلا للحكومة المحلية في بابل قائلا: "هل لدينا شركات رصينه ومتخصصة تستطيع تنفذ هذه المشاريع، ونحن نعلم جيدا أن المشاريع السابقة أغلبها ما زالت متلكئة وفيها فساد مالي وغير مطابقة للمحددات الهندسية والفنية".

بدوره أبدى المهندس نعمة سلمان في حديثه لـ"المدى"، استغرابه من موافقة مجلس المحافظة في بادئ الأمر على خطة مشاريع العام ٢٠١٢ "بمبلغها الخيالي الذي يعادل خمسة أضعاف تخصيصات المحافظة للعام الحالي".

وألمح سلمان "ألا يعلم أعضاء مجلس المحافظة أن وزارة التخطيط سترفض هذه الخطة، ونحن نسمع منذ ثلاثة أشهر أن المجلس يصادق على الخطة وترفضها وزارة التخطيط وتتم دراسته مرة أخرى وإضافة وإلغاء مشاريع، ولكن المبلغ يبقى على حاله".

وتابع بالقول: إن مجلس المحافظة اتخذ قراراً بأن تقوم الحكومة المحلية في بابل بتخفيض الخطة بنحو ٢٠٪، معربا عن اعتقاده بأنه حتى مع تخفيض هذه النسبة فإن وزارة التخطيط سترفض الخطة مجددا، مطالبا مجلس المحافظة بإعداد خطة تنموية مركزة تخدم أبناء المحافظة وتكون مقبولة من الجهات الاتحادية بعيداً عن المجاملات والدعاية.

من جانبها، قالت المواطنة هبة كاظم: "مللنا من التصريحات المستمرة بشأن الخطة التنموية للمحافظة، وبابل ما زالت عبارة عن مدينة أوساخ لا مشاريع فيها وما تم تنفيذه من مشاريع إما متلكئة أو غير مستوفية للشروط الفنية أو الهندسية".

واقترحت كاظم في حديثها لـ"المدى" عقد مؤتمر موسع حول خطة المحافظة يضم اختصاصيين وخبراء ومهندسين واقتصاديين لدراسة الخطة والخروج بمحصلة نهائية متكاملة حول خطة عام ٢٠١٢، بعيدة كل البعد عن التوافقات والدعايات الانتخابية.

إلى ذلك، قالت رئيسة لجنة التخطيط في مجلس المحافظة أميرة البكري لـ"المدى": إنه بالنسبة لتخصيصات محافظة بابل من تنمية الأقاليم للعام الحالي فإنها بلغت ٣٣٤ مليار دينار، منها ٢٠٠ مليار خصصت بموافقة وزارة التخطيط للمشاريع المستمرة من سنوات سابقة، موضحة أن المتبقي من التخصيصات لمشاريع العام الحالي ١٣٤ مليار دينار.

وبينت أنه من المفترض تضمين الخطة بمشاريع لا تزيد كلفها على التخصيصات الاتحادية، مشيرة إلى أن هناك مشاريع مستمرة تبلغ كلفها ٤٥٩ مليار دينار.

البكري أوضحت أن الخطة التي رفعتها المحافظة وصادق عليها المجلس تتضمن ٩٢٠ مشروعاً بكلف إجمالية تبلغ تريليوناً و٩١ مليار دينار، وهو ما لن تصادق عليه وزارة التخطيط، مؤكدة أن الوزارة طالبت المحافظة بأن تعد خطة لا تزيد كلفتها على ٤٠٠ مليار دينار، إلا أن مجلس المحافظة لم يستجب لذلك، بحسب ما ذكرت.

بدوره أفاد عضو مجلس المحافظة مازن عبد الكريم، بأنه "لا توجد هناك خطة حقيقية في المحافظة بل هي خطة انتخابية لصالح أشخاص وليس لصالح المحافظة"، مردفا "هل هي فعلا خطة تنمية للمحافظة، لم نر خلال السنوات الماضية تنمية في أي من قطاعات الخدمات، وبحسب ادعاء المحافظة فإن العام الماضي شهد صرف المبالغ المخصصة بنسبة ١٠٠٪ ولم نجد مشروعاً يسر الناظر إذن كيف صرفت الأموال وأين"، على حد قوله.

وأشار في حديثه لـ"المدى" إلى أن "مستوى الفقر في المحافظة ملحوظ والخدمات سيئة، وما يتم إعداده ليس خطة تنموية بل هي خطة حزبية عشائرية لا تمت للمحافظة بصلة، ونتمنى أن يكون المجلس شجاعا ويضع خطة حقيقية بالتعاون مع المحافظة".

رئيس لجنة المشاريع والإعمار في مجلس المحافظة المهندس حامد الملي أكد لـ"المدى" أن الخطة "وضعت بالتشاور مع أعضاء المجالس المحلية والأقضية والنواحي ومدراء الدوائر الذين يمثلون الشعب ويعرفون احتياجات مناطقهم".